رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية
20 صفحة
500 دينار

12

مانشستر يونايتيد ينفي الدخول في مفاوضات مع غوارديولا

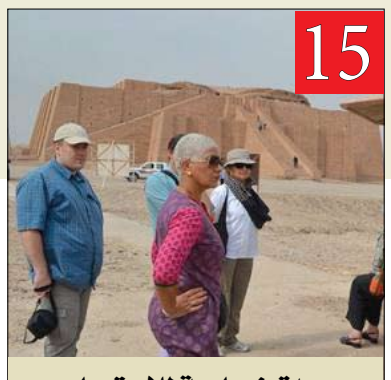

15

دعوات نيابية للاهتمام بالقطاعات السياحية

19

مجلة فرنسية تنشر صوراً عارية للأميرة كيت

العدد (2592) السنة العاشرة - السبت (15) أيلول 2012
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

نواب يريدون أن يكون الملف الأمني حاضراً

النجيفي: لا تحرجوا المالكي في جلسة الاستضافة

□ بغداد/ وائل نعمة

قالت مصادر مطلعة من داخل مجلس النواب أمس الجمعة إن استضافة رئيس الوزراء التي ستجري اليوم ستكون محددة للنقاش حول قانون البنى التحتية حصراً. وأضافت المصادر أن رئيس البرلمان أسامة النجيفي حذّر النواب من إثارة أي سؤال خارج الموضوع، داعياً إلى عدم إحراج المالكي.

وطالب عدد من النواب بأن يحضر القادة الأمنيون برفقة المالكي لمناقشة الوضع الأمني والخروقات التي حدثت في الأسبوع الماضي. في وقت رجح فيه عضو في دولة القانون أن تحاول بعض الكتل السياسية جرّ رئيس الوزراء إلى مواضيع أخرى غير المتفق عليها ضمن جدول الأعمال من اجل إحراجه.

وكانت رئاسة مجلس النواب قررت، الثلاثاء الماضي، استضافة رئيس الحكومة نوري المالكي خلال جلسته التي ستعقد اليوم السبت المقبل، بطلب منه، لمناقشة قانون البنى التحتية.

وكانت لجنة الاستثمار والاقتصاد النيابية قد كشفت في بداية الشهر الحالي، عن أن سبب عدم تصويت الكتل السياسية على قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية، هو خوفها من أن يستغل الأمر لصالح رئيس الوزراء نوري المالكي انتخابيا، مؤكدة أن القانون ضروري للقضاء على أزمة السكن وتنفيذ المشاريع المتأخرة.

وطالبت النائبة عن التحالف الوطني سوزان السعد، أمس الجمعة، رئيس الوزراء نوري المالكي بإحضار القادة الأمنيين خلال جلسة استضافته في البرلمان اليوم السبت لمناقشة الوضع الامني المتردي والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون استتباب الأمن.

ورجح النائب عن دولة القانون حسين الأسدي أن تحاول بعض الكتل داخل البرلمان إحراج المالكي بأسئلة خارج جدول أعمال الجلسة.

الأسدي وفي اتصال مع "المدى" أكد أن "المالكي هو من طلب من البرلمان الحضور لمناقشة ومعالجة البنى التحتية"، وقال "إن الحكومة لا تستطيع أن تنجز أعمالها وتقدم خدماتها و٧٠٪ من الميزانية العامة تشغيلية وتصرف باتجاه الرواتب والمستلزمات الأخرى".

■ التفاصيل ص٣

القرطاسية تملأ شارع المتنبي لاستقبال العام الدراسي الجديد.. (أرشيف)

تغيير في الدستور التركي لحماية طارق الهاشمي

□ أنقرة/ نازلي وهاب

تناولت الصحف التركية قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الموجود في تركيا بعد صدور حكم بالإعدام ضده، وقالت الصحف ان قضية الهاشمي ستكون من ضمن التعديلات الدستورية التي تعمل عليها الحكومة والأحزاب التركية على قدم وساق.

وأشارت هذه الصحف وفي مقدمتها صحيفة الراديكال اليسارية إلى تعديل دستوري اتفقت عليه لجنتا كتابة الدستور رقم ١ ورقم ٢ بما يضمن للهاشمي التمتع بحماية يضمنها الدستور التركي الجديد. وقامت الصحيفة بتسمية التعديل الذي ورد ضمن المواد الدستورية التي تتعلق بوضع وحقوق الأجانب في تركيا بـ"تعديل الهاشمي". وينص التعديل على عدم تسليم الأشخاص المحكومين بالإعدام أو الذين يتوقع أن يتعرضوا إلى معاملة سيئة في حال تسليمهم لبلادهم.

الجدير بالذكر أنه من المرجح أن يكون هذا التعديل واحداً من المتطلبات التي وضعها الاتحاد الأوربي كشرط لانضمام تركيا إليه. إذ يقوم الإتحاد الأوربي من خلال تقارير تقييم الوضع في تركيا التي يصدرها بدعوة الأخيرة إلى تعزيز حقوق الإنسان ورفع سقف الحريات والديمقراطية في البلاد بالإضافة إلى ما يمكن وصفه بضمان حقوق الأجانب في تركيا.

احمد خلف يكتب عن أحلام الكاتب

17

القانون جاهز للتصويت

العراقية: سنمرر العفو العام رغم اعتراض دولة القانون

□ بغداد/ إياد التميمي

قال المتحدث باسم العراقية النائب حيدر الملا للمدى "إن الكتل النيابية اتفقت على إقرار قانون العفو العام خلال الفصل التشريعي الحالي".

وأشار الملا إلى أن الكتل جميعها اتفقت لكن "ائتلاف المالكي لا يزال معترضا بدون مبررات حقيقية"، مرجحاً "أن يمر القانون خلال صفقة تتفق عليها الكتل بمعزل عن دولة القانون".

من جانبها أكدت لجنة حقوق الإنسان النيابية أن قانون العفو العام أصبح جاهزا للتصويت وتمت مناقشته من جميع النواحي بما ينسجم مع أهمية القانون.

وقالت عضو لجنة حقوق الإنسان النائبة أشواق الجاف إن "اللجنة حرصت على دراسة القانون بشكل يراعي حقوق الإنسان من ناحية الجاني والمجني عليه"، موضحة "أن خبراء في مجال حقوق الإنسان أعطوا نصحهم بما يضمن حقوق أهالي الضحايا الذين يطالبون برد الاعتبار لهم".

وأضافت الجاف في تصريح للمدى "إن لجنة حقوق الإنسان قد أغنت القانون في جميع نقاطه"، إلا أنها استبعدت إقراره بهذه المرحلة "كونه من القوانين التي تحتاج إلى توافقات سياسية".

من جانبه أكد رئيس اللجنة القانونية النيابية خالد شواني "أن تأجيل التصويت على قانون العفو العام بجلسة يوم أول من أمس في مجلس النواب جاء بطلب من غالبية الكتل السياسية وذلك بغية اعادة صياغة هذا القانون من جديد من اجل حماية امن البلاد".

وقال شواني في تصريح صحفي إن "قانون العفو العام طرح في جلسة يوم الخميس لمناقشته ولكن حدثت مداخلة أثناء الجلسة من قبل غالبية أعضاء مجلس النواب بشأن صياغته واختلف بعضهم على جملة من الفقرات وبالتالي صوت الأعضاء على تأجيله إلى جلسة أخرى".

وأكد أن "غالبية الكتل السياسية تطالب بضرورة إعادة صياغة هذا القانون من جديد كي لا تكون هناك مخالفات قانونية وحتى لا يكون تشريعه مهددا لأمن البلاد".

وصوت مجلس النواب يوم أول من أمس الخميس على تأجيل قانون العفو العام إلى إشعار آخر، وذكر مصدر في مجلس النواب أن "أعضاء مجلس النواب صوتوا لتأجيل التصويت على قانون العفو العام بجلسة يوم أمس الأول إلى إشعار آخر بسبب عدم الاتفاق".

□ التفاصيل ص٢

أدانت اللجوء للعنف في التعبير عن الرأي

تظاهرات منددّة بالفيلم المسيء للرسول

□ متابعة/ المدى

تظاهر آلاف المواطنين في عدد من المدن الرئيسية بينها بغداد الجمعة، مطالبين بطرد السفير الاميركي احتجاجا على الفيلم المسيء للإسلام الذي أثار موجة عنف مناهضة للأميركيين. فيما ندد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بـ"فيلم شينع" الذي يسيء إلى الإسلام واثار اعمال عنف ضد الاميركيين في الشرق الاوسط معتبرا ان الذين يقفون وراء الفيلم سعوا الى "التسبب بإراقة الدماء".

وخرج المئات من أهالي منطقة الاعظمية بعد صلاة الجمعة في جامع الإمام الأعظم إلى الشوارع المحيطة للتعبير عن رفضهم للفيلم ويهم يهتفون "إلا رسول الله".

وقال الشيخ عبد الستار عبد الجبار في خطبة الجمعة إن "الأميركيين يصدرون الديمقراطية ولا يعملون بها، فلو كان الفيلم يمس ديانتهم لا نتفضوا ورفضوا ذلك". كما خرجت تظاهرة مماثلة شارك فيها العشرات اغلبهم من أنصار منظمات وأحزاب شيعية في ساحة التحرير وسط العاصمة.

■ التفاصيل ص٣

مقتل وإصابة ١٥ شخصاً في سامراء

اعتقال إمام مسجد بتهمة الإرهاب

□ بغداد/ المدى

أكد مصدر في شرطة بابل، أمس الجمعة، بأن قوة أمنية اعتقلت إمام مسجد شمال المحافظة بتهمة "الإرهاب".

وقال المصدر إن "قوة من الشرطة اعتقلت، ظهر أمس، إمام جامع الأنوار بعد خروجه من الجامع في القرية العصرية التابعة لناحية الإسكندرية"، مبيناً أن "المعتقل مطلوب وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة نقلت المعتقل إلى مركز امني للتحقيق معه".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥، على أن من الأعمال التي تعد إرهابية، هي العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.

وشهدت بابل، أمس، اعتقال ١١ مطلوباً بتهمة "الإرهاب" خلال عملية أمنية نفذتها شمال غرب المحافظة.

من جانبه أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، أمس الجمعة، بأن ١٥ شخصا على الأقل أصيبوا بانفجار سيارة جنوب تكريت. فيما أعلنت قيادة الشرطة عن تحرير مختطف بعد ساعة على اختطافه واعتقال خاطفيه الثلاثة شرق تكريت. يأتي ذلك في وقت قام مسلحون مجهولون بتفجير منزل عنصر بالصحوة شمال تكريت.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "سيارة مفخخة كانت مركونة في شارع البنك قرب مركز شرطة قضاء سامراء انفجرت، صباح أمس، ممّا أسفر عن إصابة ١٥ شخصاً بجروح بينهم شرطي".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف هرعت إلى مكان الحادث لنقل المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما طوقت قوة أمنية مكان الحادث ومنعت الاقتراب منه".

■ التفاصيل ص٢

وزارة التعليم: لا بد من صحة صدور الوثيقة

إجراءات معادلة الشهادات العليا تعيق عودة الكفاءات

□ بغداد/ غضنفر العيبي

حاصل على شهادة الدكتوراه من إحدى أهم الجامعات العالمية وهي من أفضل عشرة جامعات في العالم، اشتغل في مجال التدريس متنقلا بين جامعات عربية وأوروبية وله أكثر من ٣٥ مؤلفا علميا في مجالات الثقافة، قرّر العودة إلى الوطن بعد رحلة من الغربة دامت ٣٠ سنة قضاها متنقلا بين العواصم الأوروبية يعمل بالتدريس وكرس حياته في البحث العلمي.

هو الدكتور فاضل الشهواني الذي ذكر في تصريح لـ"المدى برس"، "خرجنا من العراق قبل ثلاثة عقود، بسبب سياسات النظام السابق وتحملنا الغربة بكل صعوباتها، أنا ومجموعة من الأساتذة عملنا طوال فترات خارج الوطن لأكثر من ٢٥ سنة خارج العراق".

وتابع "عدنا لأرض الوطن ولنا رغبة كبيرة بالعمل هنا في الجامعات العراقية سمعنا دعوات كثيرة في وسائل الإعلام، الدعوات وجهت إلى الكفاءات العراقية التي تعمل بالخارج. في الوقت الذي رفضنا عقودا كبيرة في جامعات الخليج وغيرها رغبة منا في خدمة الوطن ومحاولة النهوض بالواقع العلمي والثقافي".

وأكد "صدمنا بإجراءات الوزارة الروتينية، وواجهنا عدم الاحترام من قبل موظفين صغار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكان تعاملهم مع الكفاءات العائدة غير حضاري".

وزاد "ما ذنب الشخص الذي حصل على شهادة بعرق جبينه، ليتساوى مع المزور بالإجراءات الصعبة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".

وكان عضو لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي قد صرح بأن "عشرات الآلاف من الشهادات المزورة موجودة في الهيكل الإداري للحكومة بالأسماء والتواريخ وهي جاهزة في لجنة النزاهة البرلمانية".

واضاف الساعدي في تصريح لـ "المدى برس"، أن "عملية متابعة قرارات لجنة النزاهة في تنفيذ القانون لا تستكمل بشكلها الصحيح وذلك لرفض الجهات التنفيذية للحكومة تنفيذ هذه القرارات".

من جانبها دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كل من يتقدم بالتعيين على ملاك الوزارة إلى إن يأتي بوثائقه الدراسية كاملة، وهي وثائق كل من الإعدادية وشهادة والبكالوريوس والشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه).

حفلة تخرج لطلبة في احدى الجامعات العراقية.. (أرشيف)

وذكر مكتب المتحدث باسم الوزارة قاسم محمد جبار في تصريح لـ"المدى برس"، أن "الوزارة تؤكد على جلب المستمسكات الثبوتية لكل من يتقدم للعمل على ملاكها الدائم في مؤسساتها التعليمية".

واشار الى ان "الاهم بالامر اننا لا نعتمد على هذه الوثيقة "الشهادة العلمية" التي يجلبها لنا الشخص بيده، بل نصر على وجود صحة صدور تلك الوثيقة".

وبين ان "الوزارة تقوم بإرسال صحة صدور للوثائق التي تردنا من الأشخاص المتقدمين للتعيين، ونقوم بإرسالها إلى إدارة البعثات، كي ترسل إلى الملحقات الثقافية في تلك البلدان وهي الأخرى التي تراسل الجامعة التي صدرت منها الوثيقة ومن بعدها يأتي الرد بصحة صدور الوثيقة من عدمها، لهذا السبب يحدث بعض التأخير في هذه السلسلة من الإجراءات الروتينية المتبعة من قبل وزارتنا". وأضاف المتحدث ان "تأخير معادلة الشهادة هو السبب الآخر الذي يؤخر متابعة معاملات التعيين لأصحاب الشهادات العليا من العراقيين المغتربين والموجودين في الداخل، ففي بلدان المهجر توجد بعض المواد التي تختلف عن التي تدرس هنا، وهو ما يدعونا إلى ما نطلق عليه بمعادلة الشهادة وعلى المتقدم لمعادلة شهادته القيام بالدراسة لمدة سنة من اجل تعويض المواد التي لم يدرسها في جامعته والتي تدرس في جامعات بلده الأم.

الأدوية تعاني من انقطاع الكهرباء

□ بغداد/ المدى برس

يواجه أصحاب مذاخر الأدوية مشكلة تهدد عملهم وقد تضع البعض منهم تحت طائلة القانون، تتمثل مشكلتهم بعدم توفر الطاقة الكهربائية والانقطاع المستمر للتيار، ما يؤثر بشكل خطير في فاعلية الأدوية المخزنة لديهم، مشيرين إلى أن ذلك يتسبب لهم بمشاكل عدة.

ناصر محسن، صاحب مذخر أدوية في بغداد، قال في حديثه لـ"المدى": إن أصحاب المذاخر يعانون من مشاكل كثيرة في عملية خزن الأدوية "ومشكلتنا الرئيسة هي عدم توفر الكهرباء وانقطاعها بشكل مستمر".

وأضاف "مذاخرنا مطابقة للمواصفات المطلوبة لكن انقطاع التيار الكهربائي يؤثر بشكل كبير على عملنا، وعلى الأدوية والمستحضرات الطبية، ما يضطرنا إلى استخدام مولدات الديزل وهو عبء مالي كبير على صاحب المذخر".

عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية الدكتورة إيمان عبد الرزاق، قالت في تصريح لوكالة "المدى برس": إن "البلاد عموما تعاني من فقر كبير في البنايات، والصحة والخدمات الصحية لها نصيب في ذلك".

وأشارت إلى أن "البنايات المستخدمة في خزن الأدوية غير مستوفية للشروط الصحية، وذلك نتيجة تراكمات سنين كثيرة ورثناها من النظام السابق ونتحمل نتائجها في الوقت الحاضر".

وبينت عبد الرزاق "نحن في لجنة الصحة والبيئة قمنا بعدة إجراءات لوضع حل لمشكلة المذاخر وأماكن خزن الأدوية، ومن ضمن إجراءاتنا، طرحنا الموضوع بشكل تفصيلي على وزير الصحة وكذلك تمت مناقشته مع وكيل وزارة الصحة ستار الساعدي، إضافة إلى مناقشة الخطة العالمية للعام ٢٠١٢ وتم رفع الموضوع من قبل اللجنة النيابية إلى لجنة المشاريع في وزارة الصحة ومنها إلى دائرة الأبنية الخاصة بوزارة الصحة".

■ التفاصيل ص٧